العرب
الأربعاء 2021/05/19
السنة 43 العدد 12063

أردوغان يوظف الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في تصفية الحسابات مع النمسا

حزم فيينا في مواجهة التطرف الإسلامي مربط الفرس

وجد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي فرصة مواتية لتصفية حساباته السياسية مع خصومه الأوروبيين الذين يقفون حجر عثرة أمام أجنداته الداعمة لتنظيمات الإسلام السياسي. وبعد مهاجمة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على خلفية حزمه في مواجهة التطرف الإسلامي على أراضيه جاء الدور على النمسا أبرز المناوئين لأجنداته في أوروبا.

حزم نمساوي في تعقب حواضن التطرف

فيينا – استدعت النمسا السفير التركي إلى مقر وزارة الخارجية في فيينا للاحتجاج عقب انتقادات حادة من قبل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وصف فيه الحكومة النمساوية بـ"اللعينة" على خلفية رفعها للعلم الإسرائيلي على مبانيها في خضم المواجهة العسكرية مع حركة حماس في قطاع غزة.

وقال وزير الخارجية النمساوي ألكسندر شالنبرغ الثلاثاء "ادعاءات الرئيس التركي بديهية. نزاع الشرق الأوسط لن يُحل بالغضب".

وكان أردوغان أدان تضامن الحكومة النمساوية مع إسرائيل في النزاع مع حركة حماس الإسلامية، وقال الاثنين "ألعن الدولة النمساوية التي تحاول تحميل المسلمين قيمة فواتير اليهود الذين ارتكبت بحقهم إبادات جماعية".

رجب طيب أردوغان

ألعن النمسا التي تحمل المسلمين قيمة فواتير اليهود

وأدانت الحكومة النمساوية الهجمات من غزة على إسرائيل الجمعة الماضي ورفعوا الأعلام الإسرائيلية على مقر المستشارية ووزارة الخارجية في فيينا كإشارة على التضامن. وبررت فيينا ذلك بموقفها الحازم تجاه الإرهاب.

ويرى مراقبون في مهاجمة أردوغان للنمسا تحديدا دون غيرها من الدول الأوروبية التي اتخذت خطوات تضامنية مع إسرائيل ووصفت حربها على غزة بالدفاع عن النفس، بالخطوة المدروسة والمبنية على خصومات سابقة.

ودأب الرئيس التركي على توظيف الملف الفلسطيني الإسرائيلي إقليميا ودوليا من أجل خدمة أجنداته السياسية. وإقليميا يقدم أردوغان نفسه على أنه "حامي المسلمين"، خاصة وإن تعلق الأمر بالقضية الفلسطينية، إذ دعا هذه المرة إلى إرسال قوات للقدس، في دعوة وصفها محللون بالضجيج لا أكثر.

وأما دوليا يذكر استهداف النمسا هذه المرة على خلفية الصراع في غزة باستهدافه في وقت سابق الرئيس الفرنسي ماكرون على خلفية خطته لمواجهة التطرف الإسلامي، حيث يرى مراقبون أن استهداف النمسا كما باريس لا يعدو أن يكون حملة لتصفية الحسابات السياسية مع خصومه الأوروبيين، إذ أن العاصمتين من أبرز المناوئين للأجندات التركية.

وتوترت العلاقات بين النمسا وتركيا بسبب رفض المستشار النمساوي المحافظ مساعي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي إلى جانب حزمه أسوة بفرنسا في تحجيم نفوذ أردوغان على الجالية التركية الكبيرة في فيينا.

وتفحص النمسا، منذ وقت، ملفات رفعها نائب عن حزب الخضر بيتر بيلز، يتهم فيها فرع الاتحاد التركي في النمسا (ديتيب) بالتجسس لصالح أنقرة، مؤكدا حيازته معلومات تثبت ضلوع اتحاد الأئمة الأتراك في مراقبة عناصر من جماعة "خدمة" إضافة إلى أكراد وصحافيين معارضين لأردوغان.

وتعول تركيا على المساجد التابعة لها في أوروبا للتأثير على المسلمين وبثّ خطابها السياسي، وهو ما أكدته أجهزة الاستخبارات، حيث يُعتبر "ديتيب" وسيلة أساسية لحزب العدالة والتنمية الإسلامي التركي للتجسّس على الأتراك في النمسا. وفي كل مرة تكشف فيها تقارير برلمانية أو استخباراتية غربية عن مخططات تركية لاغتيال ناشطين سياسيين معارضين مقيمين على أراضيها، يعود الجدل مجددا بشأن ماهية الأجندات التركية في أوروبا وسبل مواجهتها. وتتصدر ألمانيا والنمسا اللتان تحتضنان العدد الأكبر من الجالية التركية في أوروبا جدول اهتمامات المخابرات التركية التي تجند التنظيمات المتطرفة وأئمة المساجد التي تدفع لهم الحكومة التركية رواتبهم في خدمة أهدافها.

ويمتلك اتحاد "أتيب" 64 مقرا ومسجدا في عموم النمسا، بينها 5 مقرات كبيرة في فيينا، فضلا عن 100 ألف شخص ينضوون تحته.

ومنذ عام 2015 يحظر قانون خاص بالإسلام في النمسا التمويل الخارجي. وينص هذا القانون أيضا على أنه يجب على المؤسسة الدينية المُعترف بها بحسب القانون العام تغطية مصاريف الخدمات الدينية من مصادر تمويل محلية.

وحسب صحيفة كورير النمساوية، تعمل "أتيب" كمظلة تضم منظمات وأندية ثقافية ومساجد في الأراضي النمساوية، وتهدف لترسيخ الثقافة ونمط الحياة التركي على المجتمع، ونشر أفكارها الدينية المتطرفة وخلق مجتمعات موازية.

ووفق الصحيفة، فإن "أتيب" تعد ذراع أردوغان الطولى في النمسا، وتتلقى تمويلا لأنشطتها وروابط أئمتها من مديرية الشؤون الدينية التركية "حكومية"، وتخضع لتأثير مباشر من النظام التركي وحزب العدالة والتنمية.

ولفتت الصحيفة إلى أن "أتيب" ملاذ للإسلاميين في النمسا، ومفرغة لمؤيدي التنظيمات المتطرفة التي يدعمها أردوغان.

ولتركيا أدوات متعددة في اختراق النسيج المجتمعي النمساوي بداية من توظيف المساجد والجمعيات الخيرية التي تديرها وصولا إلى التنظيمات المتطرفة الناشطة بقوة في فيينا وبالخصوص منظمة ميللي جوروش، السلف الإسلامي لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا.

وتملك المنظمة 87 ألف عضو في أوروبا، فيما يحضر الدروس في المساجد والمؤسسات التابعة لها 300 ألف شخص أسبوعيا.

وتعتبر السلطات النمساوية أن أكبر تهديد للأمن في البلاد هو نشاط الجماعات الإسلامية، حيث يعتقد المتطرفون الإسلاميون بأن مجتمعاتهم تواجه تهديدا وجوديا، ما يفرض على كل فرد التزاما بالقتال لدفعه وحشد أنصاره وتجنيد عناصر جديدة. ما ينذر مستقبلا بأن يمثلوا تهديدا يصعب تقدير حجمه ومخاطره وتداعياته على الأمن المجتمعي في النمسا.

وتكثف الحكومة النمساوية جهودها للحيلولة دون بسط المتطرفين الإسلاميين نفوذهم داخل المجتمع النمساوي وكذلك إخضاعهم للمراقبة.

محرم إنجه أمام فرصة تاريخية لهزيمة أردوغان

أنقرة – أعلن محرم إنجه أكبر منافسي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في انتخابات 2018 الثلاثاء عن تشكيل حزب جديد يعتزم قيادته في الحملة المقبلة لانتخابات 2023، فيما وصف مراقبون الخطوة بالفرصة التاريخية لهزيمة أردوغان الذي يواجه تراجعا مدويا في شعبيته.

ومثّل إنجه حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، وحصل على 30.64 في المئة من الأصوات وخسر أمام أردوغان الذي نال 52.6 في المئة في الانتخابات الأخيرة.

ونجح إنجه الخطيب المفوّه يومها في تشكيل قاعدة مؤيدين قوية رغم الإعلان عن الانتخابات المبكرة قبل أشهر قليلة على تنظيمها.

لكن السياسي البالغ 56 عاما اختلف مع قادة الحزب وخسر معركة قيادة الحزب اليساري أمام كمال كيليجدار أوغلو. ولم يخف إنجه طموحاته السياسية منذ أدائه القوي في 2018.

وروج لنموذجه القومي العلماني في جولة في أنحاء البلاد أطلق عليها "حركة الوطن في 1000 يوم" في 2020.

وكشف عن اسم حزبه الجديد وهو "حزب الوطن" واتهم حكومة أردوغان بـ"نهب" الدولة.

وقال أمام تجمع في الهواء الطلق ضم أنصاره في أنقرة "سوف نغيّر تركيا". وأضاف "لا يمكن الوثوق بالسلطات الحالية في تقديم حل واحد لمشكلات بلدنا".

وتراجعت نسبة التأييد لأردوغان منذ 2018 بسبب الانخفاض الكبير في سعر صرف العملة الوطنية والنسبة المرتفعة لمعدلات البطالة، ما يجعل إنجه أمام فرصة مواتية لهزمه.

ويفتح إطلاق إنجه لحزب جديد ترتيبات جديدة في المشهد السياسي قبل انتخابات 2023، بعدما وصف أردوغان انشقاق إنجه عن حزب الشعب الجمهوري بأنه أكبر انهيار للأحزاب المعارضة.

وعلى عكس ما ذهبت إليه استنتاجات أردوغان التي وصفها مراقبون بمحاولة تسجيل نقاط سياسية، يمثل إنجه السياسي المخضرم أبرز المنافسين والأقدر على هزيمته رغم انشقاقه.

ولا يستبعد مراقبون اصطفاف عدد كبير من الناخبين من مختلف الحساسيات السياسية خلف إنجه في انتخابات 2023، بعد أن أظهرت انتخابات 2018 أنه منافس حقيقي لأردوغان.

ويرجح سياسيون أتراك أن ينكب إنجه قبل عامين على الانتخابات الرئاسية القادمة على استقطاب جزء من الأتراك المتدينين الغاضبين من سياسات أردوغان، خاصة وقد عرف عن الرجل تعهده بعدم دخول السياسة إلى المساجد والثكنات والمدارس في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية، مؤكدا أنه ليس لديه تحفظ على المتدينين، وأن على الأسر تثقيف أبنائها دينيا، ولكن يجب إبعاد السياسة عن الجيش والمساجد والجامعات.

وإذا ما تمكن إنجه، وفق ما هو متوقع، من بلوغ الدور الثاني للرئاسيات القادمة كما فعل في 2018، فإن حزب الشعب الجمهوري سيكون على موعد في الاصطفاف خلفه ودعمه رغم الخلافات، فكلا الحزبين يشتركان في الهدف رغم اختلاف الطرق.

ويرى محللون أن تأسيس حزب جديد في خضم حالة الوهن التي يعيشها حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم، يعتبر تطورا مهما في ساحة سياسية مضطربة ومزدحمة بالأحزاب المعارضة للرئيس أردوغان.

وسينضم الحزب الوليد المنتظر إلى أحزاب أخرى ناشئة لعل أهمها حزب المستقبل لأحمد داود أغلو رئيس الوزراء التركي السابق الذي انشق عن حزب العدالة والتنمية، وأيضا حزب الديمقراطية والتقدم الذي أسسه الوزير السابق علي باباجان في نفس الفترة تقريبا.وكل هذه الأحزاب ترفع شعارا واحدا تقريبا وهو العمل على عزل الرئيس الحالي الذي يعكف حزبه وحليفه الحركة القومية على إعداد دستور جديد على المقاس يؤبّد حكم الفرد الواحد في تركيا.

ومن المتوقع على نطاق واسع قبل الانتخابات الرئاسية أن تتشكل تحالفات حزبية لتشكيل جبهة أو جبهتين لخوض الاستحقاق الرئاسي والتشريعي في مواجهة حزب العدالة والتنمية الذي يبدو أضعف بكثير مما كان عليه.

توتر حدودي ينذر بتفجر نزاع جديد بين أرمينيا وأذربيجان

واشنطن – دعا البيت الأبيض الثلاثاء أذربيجان وأرمينيا إلى التهدئة وذلك عقب التوترات التي نشبت بينهما مؤخرا بسبب ترسيم الحدود في المناطق المحررة من إقليم ناغورني قرة باغ، ما ينذر بتفجر نزاع جديد بين يريفان وباكو.

وأجرى مستشار الأمن القومي جيك سوليفان اتصالين منفصلين مع كل من رئيس أذربيجان إلهام علييف ورئيس وزراء أرمينيا نيكول باشينيان.

وأعرب سوليفان عن قلقه إزاء تصاعد التوتر مؤخرا بين البلدين الجارين بسبب ترسيم الحدود، مبيّنا أن الخطوات العسكرية في ما يخص الحدود غير المرسومة بعد، تعدّ "استفزازية".

وأكد على ضرورة استمرار التواصل بين أذربيجان وأرمينيا، وحل الأزمة القائمة بينهما بطرق سلمية.

وشدد المسؤول الأميركي على ضرورة إجراء أذربيجان وأرمينيا مباحثات رسمية من أجل ترسيم الحدود.

وفي وقت سابق، تمركز الجيش الأذري في بعض النقاط على الحدود مع أرمينيا بمنطقة لاتشين وكلبجار في القتالية الموقع بإشرافه في نوفمبر الماضي، بعد حرب دامية للسيطرة على قرة باغ استمرت ستة أسابيع. وأجرت أرمينيا وأذربيجان محادثات الجمعة في محاولة لخفض التوتر الأخير الذي يثير قلق المجتمع الدولي، بعد أن اتهمت يريفان باكو بنشر قوات على أراضيها عقب أشهر من حرب دامية.

وبعد ظهر الجمعة أعلن نائب رئيس الوزراء الأرمني تيغران أفينيان أن "مباحثات تجري مع الجانب الأذري لكن لا نتائج في المرحلة الحالية"، مضيفا "علينا أن نكون مستعدين للأسوأ وللدفاع عن سيادة أراضينا".

حدود ساخنة

جيك سوليفان

لا بد من حل الأزمة الحدودية القائمة بطرق سلمية

وتباحث وزير خارجية أذربيجان جيهون بيراموف مع مسؤول كبير في الخارجية الأميركية، مؤكدا أنه يريد "عودة الوضع إلى طبيعته" موضحا أن المباحثات جارية. وأدى نزاع قرة باغ بين أذربيجان وأرمينيا إلى زعزعة استقرار القوقاز لأكثر من ثلاثين عاما.

محكمة أوروبية تدرس البت في دعوى أرمنية ضد تركيا

ستراسبورغ (فرنسا) – تدرس المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان دعوى قضائية أقامتها أرمينيا ضد تركيا في ما يتعلق بدور أنقرة في الحرب التي جرت العام الماضي بين أرمينيا وأذربيجان.

وتستند دعوى أرمينيا في حيثياتها إلى أن تركيا قدمت المساعدة لأذربيجان خلال الحرب التي خاضتها الدولتان للسيطرة على إقليم ناغورني قره باغ. وكانت أنقرة فعلا قد ساندت أذربيجان بشكل علني خلال الصراع.

وكانت أرمينيا قد فرضت سيطرتها بشكل فعلي على قره باغ خلال حربها مع أذربيجان في تسعينات القرن الماضي، ولكن أذربيجان استعادت زمام الأمور العام الماضي، وبسطت سيطرتها على مساحات واسعة من الإقليم.

ولقي أكثر من 6 آلاف شخص حتفهم خلال القتال الذي استمر بين 27 سبتمبر و9 نوفمبر، وانتهى عندما تدخلت روسيا وفرضت اتفاق سلام على الطرفين.

وتعتمد أرمينيا على الدعم الروسي، فيما تلجأ أذربيجان في الكثير من الأحيان إلى تركيا باعتبارها حليفة لها. وتبادلت أرمينيا وأذربيجان إقامة الدعوات القضائية ضد بعضهما البعض بتهم تتعلق بارتكاب انتهاكات خلال القتال.

ويتزايد القلق بشأن إمكانية تجدد القتال مرة أخرى. وتتهم أرمينيا أذربيجان بانتهاك الحدود بين البلدين، وهي الاتهامات التي تنفيها أذربيجان.

وتعمل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في إطار مجلس أوروبا، وهي مستقلة عن الاتحاد الأوروبي، وتضم في عضويتها 47 دولة.

واعتادت تركيا على تجاهل أحكام المحكمة، ولكن قراراتها تظل ملزمة لأنقرة من الناحية القانونية في ضوء عضويتها في المجلس الأوروبي.